والتصويت. هناك مَنْ يطالب بديمقراطية موجهة خلال المرحلة الانتقالية تحضيراً لمرحلة مقبلة أكثر انفتاحاً في الديمقراطية. وهناك اجتهاد يطالب بتوفير المعلومات للناس أولاً، ومن ثمّ تركهم يختارون خياراتهم بحرية.

□ **د. سابيلا:** في الحقيقة، يجب ان يكون هناك تمييز بين دور الفئات والتكتلات السياسية، الآن، وبين دورها في المرحلة الانتقالية. فاذا بقي الحديث، خلال المرحلة المقبلة، يدور حول كعكة وكيفية اقتسامها، بحيث تصبح المؤسسات صراعاً وحكراً على هذه الفئات، فإن وضعنا المستقبلي سيكون أسوأ بكثير من الآن. فالمؤسسات، في المستقبل، يجب ان تُبنى بشكل يضمن خدمة فئات الشعب كافة بطرق عقلانية ومنطقية. أمّا اذا أُجريت تقسيمات مناصب مدراء الدوائر والمؤسسات وفقاً للانتماءات السياسية، بحيث يستثنى مَنْ ليس لهم انتماءات سياسية من العملية، واذا جُيّرت المؤسسات بتوزيع فصائلي لتصبح مؤسسة التعليم لفئة سياسية معيّنة، والصحة لفئة أخرى، وهكذا، فإن الامر سيكون ذا تبعات كارثية على مجتمعنا الفلسطيني. لذا، علينا ادراك التحدي المفروض علينا منذ الآن.

□ **د. زيداني:** أعود الى النقطة التي طرحها د. جقمان حول أثر تحسين مستوى المعيشة على اطالة المرحلة الانتقالية، والمخاوف من تحوّلها الى مرحلة دائمة. أود أن أضيف، أيضاً، ان الفشل في ايجاد مؤسسات عامة على مستوى سليم، تستلم السلطة بفاعلية ونجاعة، سيقود، بدوره، الى اطالة المرحلة الانتقالية. النقطة الثانية التي أود التأكيد عليها تتعلّق بمسألة الديمقراطية. يجب ان نفهم الديمقراطية ليس، فقط، كعملية لحسم التنافس على السلطة بشكل سلمي، وانما، أيضاً، كعملية لحسم الصراعات على مستويات أخرى داخل المجتمع. وعلى سبيل المثال، دخلنا العملية السلمية من دون اجماع وطني. المؤيدون يؤكدون بأن شعبنا يؤيد هذه العملية، بينما المعارضون يؤكدون العكس. المفروض ان توجد طريقة لمعرفة موقف الشعب من هذه العملية؛ اذ ليس كافياً، على الاطلاق، اجراء استفتاءات متحزبة ومريبة النتائج لتأكيد موقفه. يجب ان يكون هناك حوار داخلي جدّي حول مجموعة متشعبة من القضايا: الموقف من المسيرة السياسية، قضايا استلام السلطة، أسس التعامل داخل المجتمع، كيفية بناء المجتمع المدني على أسس جديدة. أمّا النقطة الثالثة التي يجب ابرازها فتتعلق بكيفية رؤيتنا لدور التيارات والكتل والاحزاب السياسية. فدورها مقبول اذا انحصر في مسألة اتخاذ القرار السياسي العام الذي يعطي ويحدّد الاتجاه الوطني العام، كل وفقاً لقوتها وبناء على تحالفاتها. ولكن هذا الدور يصبح سلبياً اذا كان المقصود ان تستلم هذه التيارات والكتل والاحزاب بنفسها ادارة المؤسسات. ففي المجتمع المدني يجب ان يكون رئيس دائرة الصحة، مثلاً، ذا خبرة بمجاله، وليس قائداً سياسياً. نحتاج لبناء هذا النوع من المجتمع لخبرات تبني المؤسسات التعليمية والاسكانية والاقتصادية، الخ. للأسف، لم يتمّ البحث بهذه الاسس اللازمة لبناء المجتمع المدني حتى الآن.

□ **د. الجرباوي:** تحدث د. عبدالهادي عن أهمية تنظيف البيت الفلسطيني، وأنا أوافقه من حيث المبدأ تماماً. ولكن ما أخشاه ان نكون قد حدّدنا لأنفسنا هدفاً اصغر بكثير ممّا يجب؛ بمعنى اننا استهدفنا العملاء لأنهم نخروا البيت الفلسطيني، ونسينا أو نريد ان نتناسى ان فئات أخرى من ذوي مراكز القوى تنخر بالمجتمع وتنعم بالأمان تحت شعار الوطنية. اذا أردنا تنظيف البيت، ويجب القيام بذلك، علينا تنفيذ المهمة بشكل حقيقي ومتكامل نتخلص خلالها مما علق في المجتمع من